بسم الله الرحمن الرحيم

MONA MAGHRABY

شبكة المعلومات الجامعية

التوثيق الالكتروني والميكروفيلم

MONA MAGHRABY

شبكة المعلومات الجامعية

التوثيق الإلكتروني والميكروفيلم

جامعة عين شمس

التوثيق الإلكتروني والميكروفيلم

قسم

نقسم بالله العظيم أن المادة التي تم توثيقها وتسجيلها
علي هذه الأقراص المدمجة قد أعدت دون أية تغيرات

يجب أن

تحفظ هذه الأقراص المدمجة بعيدا عن الغبار

MONA MAGHRABY

كلية التجارة
قسم الاقتصاد

دور الجهاز المصرفي المصري
في دعم القطاع الصناعي في ظل مقررات لجنة بازل 3
(دراسة مقارنة)

The role of the Egyptian banking system in supporting the industrial sector under Basel Committee 3.
(Comparative Study)

مشروع بحث للتسجيل لدرجة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد

مقدم من الباحث

محمد السعيد على جويلي

تحت إشراف

أ.د/ يمن محمد حافظ الحماقي
أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة
جامعة عين شمس

د. وائل فوزى عبد الباسط
مدرس الاقتصاد بكلية التجارة
جامعة عين شمس

2021

كلية التجارة / قسم الاقتصاد

رسالة دكتوراه

إسم الباحث / محمد السعيد على جويلى

عنوان الرسالة / دور الجهاز المصرفي المصري في دعم القطاع الصناعي في ظل مقررات لجنة بازل٣ (دراسة مقارنة)

الدرجة العلمية/ دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

1-الأستاذة الدكتور/يمن محمد حافظ الحماقى (رئيساً ومشرفاً رئيسياً)

أستاذ الاقتصاد والمالية –كلية التجارة – جامعة عين شمس

2- الأستاذ الدكتور/وائل فوزى عبد الباسط(مشرفاً مشتركاً)

أستاذ الاقتصاد والمالية المساعد – كلية التجارة – جامعة عين شمس

3-الأستاذ الدكتور/أحمد فؤاد مندور (عضواً)

أستاذ الاقتصاد والمالية – كلية التجارة – جامعة عين شمس

4-الأستاذة الفاضلة/غادة حسين محمد البيلي (عضواً)

رئيس مجلس إدارة بنك التنمية الصناعية

تاريخ المناقشة : 2021/8/3

الدراسات العليا

ختم الإجازة **أجيزت الرسالة بتاريخ**

...../...../2021 **...../...../2021**

موافقة مجلس الكلية

...../...../2021

موافقة مجلس الجامعة

...../...../2021

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَقُلِ ٱعۡمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمۡ وَرَسُولُهُۥ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَٰلِمِ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ١٠٥﴾

التوبة: ١٠٥

إهداء

إلى كل من ساعدني أن أخطو هذه الخطوة

إلى أمي وأبى .....رحمهما الله رحمة واسعة

إلى إخوتي ... بارك الله فيهم

إلى زوجتي ... صاحبة الفضل وشريكةحياتي ورحلة كفاحي

إلى عبد الرحمن وعبد الله ...قرة عيني ونور قلبي

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين عدد خلقه وزنة عرشه ومداد كلماته حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، الحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، أن منْ الله علي بكرمه لإتمام هذا العمل المتواضع، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد سيد الأولين والآخرين، وعلى آله وأصحابه أجمعين، ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين، إذ أسجد شاكراً لله عز وجل على فضله وتوفيقه في إتمام هذه الرسالة، سائلاً المولى عز وجل أن يكون هذا البحث فيه نفعاً للناس.

وبعد حمد الله عز وجل وشكره والصلاة والسلام على خير خلقه، يطيب لي في هذا المقام أن أتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير إلى أساتذتي الكرام الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة وهو العلم، والذين مهدوا لي طريق العلم والمعرفة، وقدموا لي الكثير باذلين بذلك جهوداً كبيرة في الإشراف على تلك الرسالة.

فيطيب لي أن أتوجه بخالص الشكر والتقدير **للأستاذة الدكتورة/ يمن محمد حافظ الحماقى – أستاذ الاقتصاد بالكلية** – المشرف على هذا البحث، لما غمرتني به من عظيم النصح والإرشاد وتوجيهاتها العلمية القيمة، حتى يخرج البحث في صورته الحالية، فكانت نعم وخير المعلم، فقد استفدت من علمها الغزير وآرائها البناءة وأسلوبها في التفكير، فنهلت منها علماً وربحت منه خلقاً، ومهما حاولت فلن أجد كلمات الشكر المناسبة لتوافيها حقه غير دعائي لله عز وجل أن يثيبها عني خير الجزاء، ويمتعها بكامل الصحة والعافية.

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى **الدكتور/وائل فوزي عبد الباسط – أستاذ الاقتصاد المساعد بالكلية** – المشرف المشارك على هذا البحث، لما قدمه لي من نصح وإرشاد خلال فترة إعداد هذه الرسالة، فلم يبخل على بوقته الثمين، وعطائه العلمي، وتوجيهاته البناءة ومعاونته الصادقة، وأسأل الله أن يوفيه أجره، وأن يمتعه بكامل الصحة والعافية، وأن يجزيه الله عني خير الجزاء.

كما يسرني أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير **للأستاذ الدكتور/أحمد فؤاد مندور – أستاذ الاقتصاد بالكلية** – لتفضله بالموافقة على الاشتراك في لجنة المناقشة والحكم رغم كثرة مسئولياته، مما يعد فرصة مميزة للاستفادة من أراء سيادته العلمية البناءة، وإثراءه للجنة الحكم والمناقشة لموضوع الرسالة والحكم عليها، فجزاه الله عني خير الجزاء، وأسأل الله أن يمتعه بالصحة والعافية.

كما يطيب لي أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير **للأستاذة الفاضلة /غادة حسين محمد البيلي - رئيس مجلس إدارة بنك التنمية الصناعية** - لتفضل سيادتها بالموافقة على الاشتراك في لجنة المناقشة والحكم، رغم تعدد مسئولياتها وضيق وقتها، مما يعد إضافة علمية كبيرة للرسالة، وشرف كبير لي، فجزاها الله عني كل خير، وأسأل الله أن يمتعها بالصحة والعافية.

وأختتم بتقديم خالص الشكر والتقدير إلى السادة أساتذتي وزملائي بالجهاز المصرفي المصري وأخص بالذكر السادة الزملاء بالبنك المركزي والبنك الأهلي المصري لما قدموه من دعم وتوفير للبيانات، والسادة أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية، وزملائي الباحثين بالجامعات، وكل من قدم يد العون لي خلال فترة الدراسة وإعداد الرسالة، للوصول لإنجاز هذا البحث.

ولا يسعني إلا أن أقول "ما كان من خير وتوفيق فمن الله وحده، وما كان من خطأ أو سهو فمني ومن الشيطان، وأسأل الله العفو والمغفرة.

والله ولى التوفيق،،،،

مستخلص:

يهدف البحث إلى دراسة دور الجهاز المصرفي المصري في تمويل القطاع الصناعي في ظل مقررات لجنة بازل3 ، وذلك في ظل المحددات الجديدة لبازل 3، حيث أضيفت عدد من الضوابط والاشتراطات لمقررات لجنة بازل ، والتي تمثلت في إعادة بناء هيكل مصادر التمويل بالبنوك ، وكذا تعديل معدل كفاية رأس المال ، وتعديل نسب السيولة الموجهة للتشغيل (التمويل) بالقطاعات المختلفة ؛ للتحوط من المخاطر محتملة الحدوث ، والتي يجب على البنوك مواجهتها ، ومن ثم فإن البنوك المصرية تستطيع الاستفادة من التعديلات بتلك المقررات من خلال زيادة التمويل الموجه للقطاع الصناعي باعتباره أحد أهم قطاعات الاقتصاد الحقيقي .

كما يهدف البحث أيضا إلى دراسة أهمية القطاع الصناعي المصري ومساهمته في التنمية الاقتصادية بمصر، ودراسة ما إذا كان القطاع الصناعي لديه من المقومات المادية وغير المادية التي تؤهله للقيام بدوره التنموي ، وذلك في ظل أن أهم مشكلة تواجه القطاع الصناعي بمصر تتمثل في قصور التمويل وارتفاع تكلفته ، وفى سبيل دراسة مشكلة البحث تم التعرض بالدراسة والتحليل لتجربة التنمية الاقتصادية بدولة ماليزيا ، كدراسة مقارنة ، حيث تمثل ماليزيا أحد أهم الاقتصاديات الواعدة في العالم ، فضلاً عن أن تجربتها من التجارب الرائدة في التنمية الاقتصادية ، والتي قام خلالها الجهاز المصرفي بتمويل العديد من الأنشطة والقطاعات المختلفة ، وبخاصة القطاع الصناعي ، وقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، كما توافقت البنوك الماليزية مع مقررات واشتراطات لجنة بازل الجديدة ، مع التعرض لتجربة البنوك الإسلامية بالجهاز المصرفي الماليزي في تمويلها للقطاع الصناعي وتأثرها المباشر في زيادة معدلات نمو الاقتصاد والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة بماليزيا

هذا وقد تم اختيار تجربة البنوك الماليزية في تمويلها للقطاع الصناعي كدراسة مقارنة مع مصر ، وذلك نظراً للتشابه النسبي الكبير بين مصر وماليزيا ، من حيث التاريخ والأوضاع الاقتصادية الاجتماعية والسياسية ، وذلك للاستفادة من قيام الجهاز المصرفي الماليزي بتمويل القطاع الصناعي وتحقيقه لمعدلات نمو كبيرة كان لها تأثيرها المباشر على التنمية الاقتصادية ، وقد تم اختيار فترة الدراسة المقارنة للبلدين خلال الفترة الزمنية من عام 2010م حتى عام 2019م ، وذلك لدراسة أبعاد مشكلة البحث ومحاولة تحقيق الفروض التي قام عليها البحث .

ملخص البحث :

يهدف البحث إلى دراسة دور الجهاز المصرفي المصري في تمويل القطاع الصناعي في ظل مقررات لجنة بازل3 ، وذلك من خلال دراسة مقارنة مع دولة ماليزيا ، والتي تمثل أحد أهم الاقتصاديات الواعدة في العالم ، فى ضوء أن تجربة ماليزيا من التجارب الرائدة في التنمية الاقتصادية ، حيث قام الجهاز المصرفي وكذا القطاع الصناعي بدور مميز في المساهمة في تنمية الاقتصاد الماليزي ، فضلاً عن التشابه النسبي بين مصر وماليزيا من حيث التاريخ والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

ولتحقيق هدف الدراسة تم وضع عدد من الفروض ، والتي تسعى إلى محاولة إثبات ما إذا كان الجهاز المصري يقوم بدوره في تمويل القطاع الصناعي ، باعتباره من القطاعات الأساسية في عمليات التنمية الاقتصادية ، وخاصة الصناعات التحويلية التي تتميز بارتفاع قيمتها المضافة وانعكاسها المباشر على معدل النمو الصناعي وبالتبعية على الاقتصاد الكلى ، فضلاً عن التأكيد على عدم وجود تعارض من قيام البنوك بدورها في ظل مقررات لجنة بازل3 ، وكذا إيضاح إمكانية استفادة الاقتصاد المصري من تجربة البنوك الماليزية في دعمها للقطاع الصناعي بماليزيا ، مع محاولة التعلم منها، أو تطبيقها بمصر.

وقد تم تناول الدراسة من خلال ثلاثة أبواب ، وكل باب يحتوى على ثلاثة فصول ، وكل فصل به ثلاثة مباحث ، حيث تناول الباب الأول الإطار النظري لأوضاع القطاع المصرفي العالمي في ظل مقررات بازل ، ومفهوم ومحددات معدل نمو الهيكل الصناعي في اقتصاديات الدول ، والباب الثاني تناول أبعاد تجربة القطاع المصرفي في دعم وتنمية القطاع الصناعي بدولة ماليزيا ، و أخيراً الباب الثالث تناول دور الجهاز المصرفي في دعم وتنمية القطاع الصناعي في مصر مقارنة بتجربة دولة ماليزيا.

هذا وقد توصل البحث إلى تحقيق فرضية عدم تعارض الاشتراطات والضوابط المحددة بمقررات لجنة بازل3 في قيام البنوك المصرية بتمويلها للقطاعات الاقتصادية ، وبخاصة القطاع الصناعي، وذلك في ضوء تحقيقها لتلك الاشتراطات ، كما تم

تحقيق فرضية عدم كفاءة البنوك بمصر للقيام بدورها في تمويل القطاع الصناعي ، حيث أن البنوك لديها فوائض نقدية متاحة و أن ما يتم توظيفه يقترب من 50 % من حجم الودائع ، كما تم تحقيق فرضية كفاءة وفعالية البنوك في تمويل القطاع الصناعي بماليزيا ، مما كان لقطاعي البنوك والصناعة بماليزيا الأثر البالغ في المساهمة في التنمية الاقتصادية ، ونتيجة لذلك فإنه يمكن الاستفادة من تجربة ماليزيا والتعلم منها أو نقلها إلى مصر ، وبخاصة تجربتها الرائدة فى قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، وبخاصة القطاع الصناعي بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، كما تم تحقيق فرضية امتلاك مصر لعدد من المقومات والإمكانيات المادية والبشرية ، والذى يؤهل القطاع الصناعي إلى أن يكون قاطرة التنمية الاقتصادية بمصر .

الكلمات المفتاحية : التنمية الاقتصادية ، الجهاز المصرفي ، مقررات لجنة بازل3 ، معدل توظيف الأموال بالبنوك ، القطاع الصناعي ، الصناعات التحويلية ، معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي ، معدل نمو القطاع الصناعي ، معدل نمو الصناعات التحويلية ، المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر.

مشكلة البحث :-

تتمثل مشكلة البحث في دراسة مدى قيام الجهاز المصرفي المصري بدوره في تمويل القطاع الصناعي ، وذلك في ظل المحددات الجديدة ، والتي أضيفت إلى ضوابط واشتراطات مقررات لجنة بازل تحت مسمى " بازل 3 " ، والتي تمثلت في إعادة بناء هيكل مصادر التمويل بالبنوك ، وكذا تم تعديل معدل كفاية رأس المال ، كما تناول تعديل نسب السيولة الموجهة للتشغيل (التمويل) بالقطاعات المختلفة ، وذلك للتحوط من المخاطر محتملة الحدوث ، والتي يجب على البنوك مواجهتها ، وما إذا كانت البنوك قد نجحت في تمويل القطاعات الاقتصادية المختلفة وبخاصة القطاع الصناعي .

كما تمثلت مشكلة البحث أيضا فى دراسة دور القطاع الصناعي فى التنمية الاقتصادية بمصر، وما إذا كان القطاع الصناعي لديه من المقومات التي تؤهله للقيام بدوره التنموي ، خاصة في ظل أن أهم مشكلة تواجه القطاع الصناعي تتمثل في قصور التمويل البنوك فقط ، وفى سبيل دراسة مشكلة البحث تم التعرض بالتحليل

لتجربة التنمية الاقتصادية بدولة ماليزيا ، كدراسة مقارنة ، حيث تمثل أحد أهم الاقتصاديات الواعدة في العالم ، فضلاً عن أن تجربة ماليزيا من التجارب الرائدة في التنمية الاقتصادية ، والتى قام خلالها الجهاز المصرفي بتمويل العديد من الأنشطة والقطاعات المختلفة ، وبخاصة القطاع الصناعي ، وقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر ، كما توافقت البنوك مع مقررات واشتراطات لجنة بازل الجديدة حيث كان لقطاع البنوك والقطاع الصناعي تأثرهما المباشر في معدلات نمو الاقتصاد والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة بماليزيا .

هذا وقد تم اختيار تجربة ماليزيا ، لتكون دراسة مقارنة مع مصر ، وذلك نظراً للتشابه النسبي الكبير بين مصر وماليزيا ، من حيث التاريخ و الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، حيث تم اختيار فترة الدراسة المقارنة للبلدين خلال الفترة الزمنية من عام 2010 م حتى عام 2019 م وذلك لدراسة أبعاد مشكلة البحث ومحاولة تحقيق الفروض التي قام عليها البحث .

فروض البحث :-

وقد تمثلت فروض البحث في الآتي :-

- البنوك المصرية تستطيع تمويل الصناعة،وبما لا يتعارض مع تطبيقها لمقررات واشتراطات لجنة بازل3 .
- عدم كفاءة وفعالية الصناعة المصرية رغم امتلاكها لكافة المقومات ، والإمكانيات المادية ، والبشرية ، والتي يمكن أن تؤهلها لأن تشارك بنسبة كبيرة في التنمية الاقتصادية .
- إمكانية الاستفادة من تجربة ماليزيا الرائدة في قيام كل من البنوك ، والقطاع الصناعي ، بمساهماتهما بكفاءة وفعالية في تنمية الاقتصاد .

أهداف البحث :-

يهدف دراسة إلى الوقوف على مدى قدرة الجهاز المصرفي المصري في تمويل القطاع الصناعي ، وبما لا يتعارض في تطبيقها لمقررات لجنة بازل3 فى ظل تعديل نسب السيولة ، وكذا زيادة معدل كفاية رأس المال ، كما تهدف إلى الوقوف على مدى امتلاك الصناعة المصرية للمقومات والإمكانيات المادية والبشرية ، والتي يمكن أن تؤهلها لأن تكون قاطرة التنمية الاقتصادية من خلال زيادة معدلات التنمية الصناعية ، وأخيراً تهدف الدراسة إلى إمكانية الاستفادة من تجربة ماليزيا الرائدة في قيام كل من البنوك والقطاع الصناعي بمساهماتهما بكفاءة وفعالية في تنمية الاقتصاد الماليزي ، وذلك من خلال الأخذ بها كدراسة مقارنة ، في ضوء أن تجربة ماليزيا من التجارب الرائدة ، وأنها أحد أهم الاقتصاديات الواعدة في العالم ، فضلاً عن التشابه النسبي بين مصر وماليزيا من حيث التاريخ و الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

أهمية البحث :-

تتمثل أهمية البحث في دراسة أوضاع القطاع المصرفي العالمي في ظل مقررات بازل ، مع دراسة مفهوم محددات معدل نمو الهيكل الصناعي في اقتصاديات الدول ، وفقاً لما تم تناوله في الأدبيات الاقتصادية ، كما تمثلت أهمية الدراسة أيضا في تناولها لأبعاد تجربة القطاع المصرفي في دعم وتنمية القطاع الصناعي بماليزيا ، والوقوف على المقومات والإمكانيات المادية والبشرية المتاحة بالقطاع الصناعي ، حتى يكون قاطرة للتنمية الاقتصادية بمصر، وكذا الوقوف على دور الجهاز المصرفي في دعم وتنمية القطاع الصناعي في مصر مقارنة بتجربة ماليزيا التنموية ومدى الاستفادة منها .

الحدود المكانية والزمانية للبحث:-

الحدود المكانية : دولة ماليزيا ، دولة مصر .

الحدود الزمانية : الفترة الزمنية من عام 2010 حتى عام 2019 .